العدد (1572) السنة السادسة - الأثنين (3) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تعيد المدى نشر مقال الدكتور عبد المنعم سعيد نقلاً عن جريدة الأهرام تقديراً لأهميته

من أجل العراق والكويت معاً!!

في صباح الثاني من اغسطس/آب١٩٩٠ استيقظت علي تليفون من الزميل الصديق د.أسامة الغزالي حرب، يخبرني فيه ان العراق قامت بغزو الكويت، ولما كان الأستاذ السيد يسين مدير المركز وقتها في الاردن، استعدادا لتولي منصبه كمدير لمنتدى الفكر العربي، وكنا أقدم الباحثين في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، فقد كان علينا ان نقود المركز لبحث هذه الأزمة المفزعة التي ستقود الكويت والعراق ومن ورائهما كل الأمة العربية الى كارثة مروعة.

د. عبد المنعم سعيد

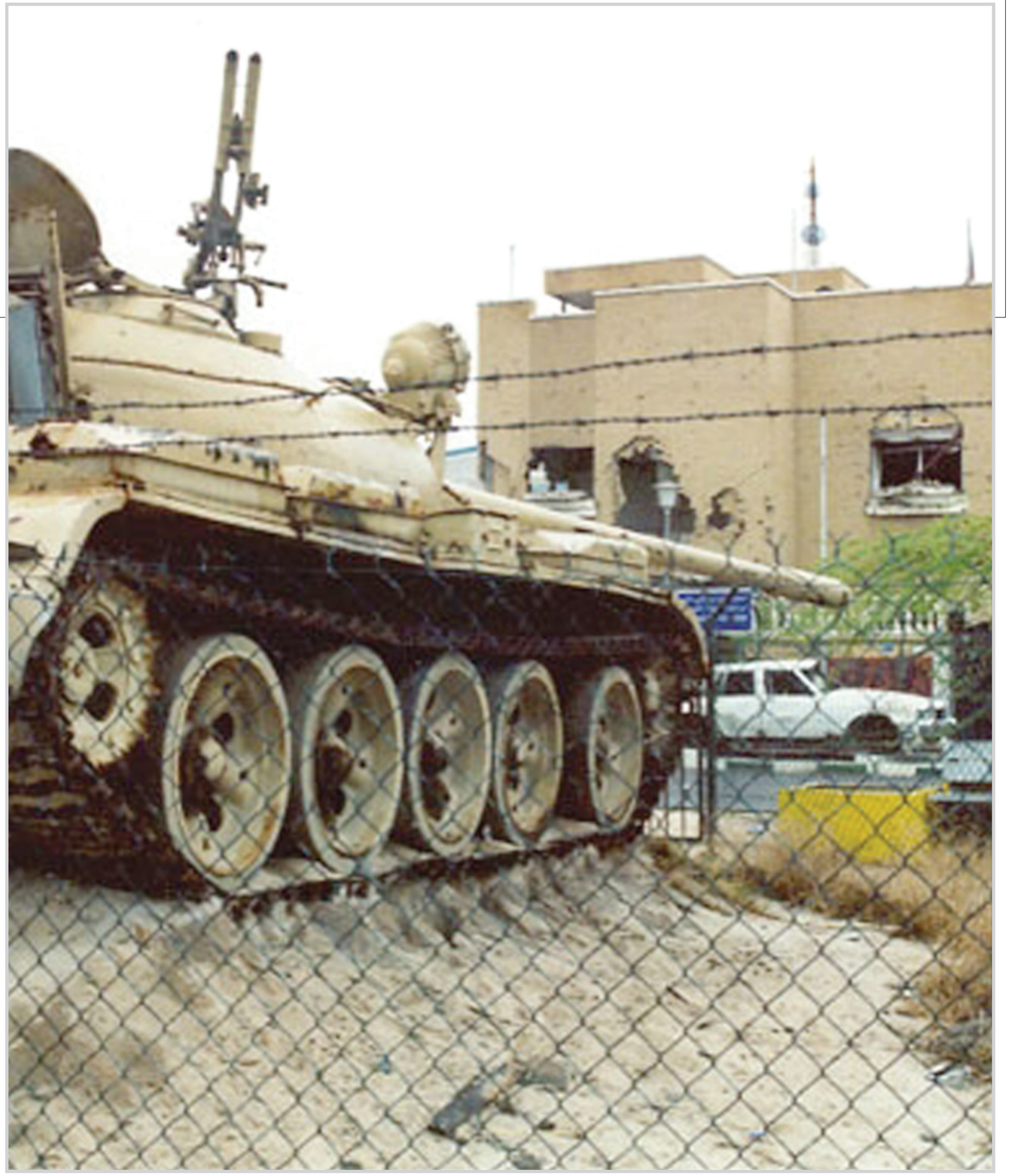

وهكذا عقدنا الهيئة العلمية للمركز في الساعة الحادية عشرة صباحا، وبعد مناقشات مطولة، وحادة أحياناً، انتهى الأمر الى وضع تقدير للموقف، يحدد الآثار الاستراتيجية الكبرى للغزو، وما سوف ينجم عنه من نتائج سلبية لن توثر في البلدين وحدهما، وانما سوف تقلب المنطقة كلها رأساً على عقب. وبعد النقاش، وتحديد النقاط المهمة في التحليل والتوصيات، كلفني الجميع بكتابه التقرير النهائي، وكان على الزميل والصديق الفاضل د. حسن ابوطالب ان يكتبه على جهاز كمبيوتر بدائي، كان الوحيد في المركز في ذلك الوقت. وقبل ان تصل الساعة الى الثانية بعد الظهر كان تقدير الموقف قد تم الانتهاء منه، وتم إرساله الى الأستاذ إبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس التحرير في ذلك الوقت، لكي يتولى ارساله الى الجهات المعنية في الدولة، والى الأستاذ السيد يسين بالفاكس في عمان بعد ان حذفنا من التقدير ما يخص الدولة المصرية.

ولا توجد نية هنا لنشر تقدير الموقف الذي وضعه المركز في ذلك الوقت، ولكن اعتقد ان ما جاء فيه التقي مع تقديرات عدة وضعتها أجهزة متعددة في الدولة، وكلها تقول بضرورة الوقوف في هذه الأزمة الى جانب الكويت، ومحاولة تجنيب العراق اعباء حرب مدمرة. الا ان الامور سارت كما توقعنا نحو الصدام، وانتهى الامر بتاريخ جديد لمنطقة الخليج والشرق الأوسط، ما زلنا نعيش فيه حتى هذه اللحظة،

فما عشناه من غزو امريكي للعراق، ونشوب الإرهاب والحرب ضده، وحتى حديث صراع الحضارات، يجد جذوره في تلك اللحظة المشؤومة التي قام فيها بلد عربي بغزو بلد عربي آخر، ولم يكتف بالغزو، بل قام خلاله بالاغتصاب والقتل وممارسة أبشع أنواع العنف والتدمير، التي وصلت الي حرق ابار البترول بما كان له من آثار بيئية مدمرة.

وربما كان من اهم هذه الآثار المدمرة ان الأمة العربية انقسمت علي نفسها كما لم تنقسم من قبل، ولكن بالنسبة لنا في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وبرغم اختلاف زميلين فقط عن الاتجاه العام، فقد قمنا بوضع٥٥ تقديرا للموقف، اشترك فيها الجميع، كل حسب تخصصه. وبالنسبة لي فقد كنت ممن وقفوا وتعاطفوا مع الكويت الى اخر مدى، برغم انها كانت البلد العربي الوحيد الذي لم ازره قط حتى ذلك الوقت، ولم تزد صلاتي به عن تلك المجموعة من أساتذة العلوم السياسية الذين كنا نلتقي بهم في موتمرات ومنتديات أكاديمية، ومع ذلك فقد قمت بمناصرة الكويت بمختلف الاساليب السياسية والإعلامية.

وهكذا، بالنسبة لي او للمركز، لم يكن الموقف عن هوى شخصي، وانما كان نتيجة تحليل استراتيجي موضوعي بارد، وضع المصالح المصرية والعربية في المقدمة، حتى ولو كانت الصلات مع العراق في ذلك الوقت كثيفة وكثيرة، بل حتى كان يجمعنا فيها ما كان معروفا باسم مجلس التعاون العربي وكنت ممن كتبوا مؤيدين له.

هذه المقدمة الطويلة كانت ضرورية للتعامل مع القضية الأساسية لهذا المقال، التي محورها ان الحكومة الكويتية والرأي العام الكويتي، يرفضان إلغاء التعويضات والديون على العراق، التي ترتبط بقرارات دولية واجبة التنفيذ، حيث فرض مجلس الامن سلسلة من العقوبات ضده، تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة عام١٩٩٠ منها دفع مبالغ تصل الى٥٪ من اجمالي عائدات النفط كتعويضات عن غزو العراق للكويت ابان حكم صدام.

ومن الجدير بالذكر ان العراق دفع خلال السنوات الماضية١٤ مليار دولار كتعويضات للكويت، ومازال مطالبا بدفع مبالغ إضافية تبلغ قيمتها٢٥ مليار دولار. اما بالنسبة للديون المستحقة للكويت على العراق فهي تقدر ب١٦ مليار دولار(يمثل الدين قروضا كويتية للعراق خلال مدة نظام صدام جاء معظمها خلال الحرب العراقيه الإيرانية بين عامي١٩٨٠ و١٩٨٨)، حيث تطالب العراق باعفائها او إطالة فترة التسديد او إعادة جدولتها وإسقاط قسم منها، اما الكويت فترفض اعفاء العراق من ديونه او إعادة جدولتها او حتى تخفيضها. وثمة توافق رسمي وشعبي داخل الكويت الى حد كبير بشان ما يتعلق بهذا الموضوع، لكن هناك بعض الصحفيين والمفكرين الكويتيين الذين يسيرون ضد التيار، ويطالبون بإعادة النظر في مسألة الديون، بل وفي العلاقات مع العراق من منظور مختلف.

المسالة هنا ذات طبيعة استراتيجية من الطراز الأول، ولا يختلف احد علي حجم المعاناة التي عاشتها الكويت نتيجة الغزو العراقي لها، وما لاقاه شعبها من قتل وتشريد. ولكن للامر ايضا جوانب اخري لا بد من اخذها في الحسبان، فقد كان من الممكن كما حدث لدول وشعوب كثيرة ان يستمر العدوان العراقي على الكويت لولا توافر إرادة دولية وعربية علي ضرورة رد هذا الغزو على أعقابه، وهو ما حدث عندما تم تحرير الكويت بعد سبعة أشهر فقط من احتلالها، وعاد أهلها الي ديارهم مره اخرى في سابقة غير معهودة. هذه الارادة العربية والدولية تشعر الآن بقلق استراتيجي بالغ نتيجة الأوضاع الراهنة في العراق، التي من المقدر ان تزداد تعقيدا خلال المرحلة المقبلة بعد الانسحاب الامريكي الكامل من العراق، وهو الانسحاب الذي تطلبه الدول العربية كلها حتى لا تكون هناك ارض عربية واقعة تحت براثن الاحتلال، ايا كان نوعه، ومهما كانت توجهاته.

ودون الدخول في كثير من التفاصيل، فان العراق كدولة هو جزء اساسي من التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، ومع غيابه عن الساحة منذ هزيمته في حرب الخليج الثانية فان الامر اوجد فراغا استراتيجيا، كان واحدا من نتائجه السلبية التوسع في النفوذ الايراني على الطريقة التي شاهدناه فيها خلال الاعوام الماضية، بل وربما ايضا كان سببا في حالة التشدد والمغالاة في المجتمع الإسرائيلي، الذي افرز الحكومة الحالية في إسرائيل.

صحيح ان العراق، وعلى مدى عقود متواليه لم يكن عنصرا مواتيا للحفاظ على التوازن الاستراتيجي، بل انه كثيرا ما كان سببا في اختلاله في اثناء حربة مع الأكراد خلال السبعينيات، وحربها مع ايران خلال الثمانينيات، ثم اصطدامها مع المجتمع الدولي خلال التسعينيات، وأخيراً فشله في تجنب الحرب الأمريكية العدوانية عليه. ولكن كل ذلك يوكد الفكرة اكثر مما يخل بها، فقد كان الاختلال الاستراتيجي لمصلحة العراق، هو الذي افرز نزعات عدوانية تجاه أهل العراق أولاً، ومن بعدها اهل كل الجيران، من قبل قيادة صدام حسين.

وبشكل من الاشكال فان الحالة العراقية فيها قدر غير قليل من المشابهة مع الحالة الألمانية، حيث كانت المانيا سببا في عدد من الحروب المدمرة في القارة الأوروبية بل والعالم كله، حتى بات هناك ما يسمي بالمسالة الألمانية في أوروبا. وبعد الحرب العالميه الاولى ساد الظن انه يمكن التخلص من المسالة برمتها من خلال فرض عقوبات اقتصادية، وتعويضات مالية هائلة على ألمانيا، بحيث تخضعها الى الأبد، ونجحت فرنسا في الضغط على الحلفاء لفرض تعويضات كبيرة على الألمان،

إضافة الى استعادة الالزاس واللورين. وبالفعل تم فرض٢٩٦ مليار مارك ذهب ألماني، او ما يساوي٣٢ مليار دولار باسعار ذلك الوقت، او ما يساوي٣٩٤ مليار دولار باسعار هذه الايام كتعويضات على ألمانيا، إضافة الى الاستيلاء علي اسطولها التجاري، وقيامها بدفع٢٧٪ من قيمة صادراتها سدادا لالتزاماتها.

النتيجة الطبيعية لكل ذلك كان أزمة اقتصادية طاحنه عجزت المانيا بمقتضاها عن سداد التعويضات، ما دفع الحلفاء الى الالتفاف على المشكلة والتوصل الى حل وسط يلزم المانيا بدفع التعويضات، فتم الاستقرار على قيام الولايات المتحدة بتقديم قروض لألمانيا، تقوم الأخيرة بدورها بتقديمها كتعويضات للحلفاء.

وكان ذلك سببا في ولادة حالة من التوتر والكراهية وجدت بيئة خصبة مع وصول هتلر الى السلطة والتخلص من النظام الديمقراطي الألماني، وانتهى الامر بتمزيق معاهدة فرساي، ورفض الاستمرار في دفع التعويضات أول عمل قام به، وكان ذلك تمهيدا لنشوب الحرب العالمية الثانية. ولكن الحلفاء تعلموا الدرس بعد تلك الحرب، وبرغم الجرائم الهائلة للنازية، وإغراءات النصر الذي بلاقيد ولا شرط على ألمانيا، فقد بعثت الدولة الألمانية من جديد، وعلى أسس ديمقراطية، ودخلت في المنظمات الاقتصادية والأمنية الأوروبية والدولية.

وكان التعلم من تجربة الحرب العالمية واحدا من الاسباب التي ادت الي هذه النتيجة، كما كان الحفاظ علي التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي سببا آخر لا يقل أهمية.

الحالة العراقية قد تختلف كثيرا او قليلا في التفاصيل، ولكنها في جوهرها لا تختلف عن الحاله الألمانية، فهناك حاجه ماسة لمساعدة العراق لكي تقف على إقدامه مرة أخرى، ليس لمصلحة العراقيين فقط، او نظرا للروابط التاريخية مع بقية دول الجامعة العربية، ولكن لان الحالة الإنسانية في العراق لا تسمح بايجاد جيل جديد من الغاضبين العراقيين. فحتي قبل الغزو الامريكي للعراق كانت الحالة العراقية محزنة،

حيث تشير بعض الدراسات الاقتصادية الي ان الحكومة العراقية، التي شكلت بعد انتهاء النظام البعثي السابق، ورثت تركة اقتصادية ثقيلة، كان أشدها تأثيراً يتعلق بالمديونية الخارجية الكبيرة التي قدرت حينذاك ما بين١٣٠ ١٤٠ مليار دولار، شكلت ما بين٥٠٠ ٦٠٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي٧٠٠ و٨٠٠٪ من موارده في ذلك الوقت.

اما بعد الغزو فقد ساءت الامور اكثر، ما أدى الى تبلور توجه دولي لاسقاط ديون العراق، وفي هذا الإطار، أسقطت معظم دول العالم ما يعادل٨٠٪ من الديون العراقية، مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة وفرنسا والسعودية. كما طرحت دولة الامارات مبادرة تتعلق بالغاء جميع الديون المستحقة علي العراق والتي بلغت٤ مليارات دولار، قدمت على مدى فترات مختلفة، إضافة الى الفوائد المترتبة عليها!.

ولكن المسالة العراقية من اولها الي اخرها ليست اقتصادية او انسانية فقط، وانما هي استراتيجية تتعلق بقرارات الحرب والسلام والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط في المقام الاول. وبهذا المعنى يصبح امام الدول العربية، ومن بينها الكويت، اتخاذ قرارات مهمة تتعلق بالعراق، يفرضها الاختيار ما بين عراق مهزوم وغاضب وممزق بالحرب الأهلية او بأشكال مختلفة للعنف الداخلي، والتعصب المذهبي،

وهو في هذه الحال تهديد لا شك فيه لجيرانه واولهم الكويت، او ان تتم المساهمة في بناء عراق جديد قوي يسهم في تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة، ومزدهر يسهم في بنائها بما لديه من موارد بشرية ومادية كبيرة. العراق الأول ظهرت علاماته من ارهاب وعنف خلال الاعوام الماضية مع تركة الاحتلال الامريكي.

وبالنسبة للكويت فقد صرح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي: ان هناك دولا تسعى لابقاء العراق تحت البند السابع، دون ان يسميها. كما طالب اعضاء في البرلمان العراقي الكويت بضرورة دفع تعويضات للعراق تبلغ٤ تريليونات دولار لسماحها لقوات الاحتلال بالانطلاق من اراضيها دون قرار من الامم المتحدة، وغزوها العراق، وتدمير البنية التحتية، وردا على ذلك طالب اعضاء في مجلس الأمة الكويتي بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبناء جدار عازل بينهما.

وهكذا فان عناصر الفتنة موجودة، ولا يهم في هذه اللحظة لعنة من أيقظها، لانها حاضرة ويوجد دائما من يغذي النار بالزيت الذي تعرف المنطقة وفرة منه. بقي امر لا يمكن تجاهله، وهو ان الولايات المتحدة تحت قيادة اوباما، تسعى كما فعلت إدارة جورج بوش حتى ولو كان ذلك بمنهج ليبرالي معتدل الى إعادة ترتيب الأمور في الشرق الأوسط، بحيث تدخل المنطقة الى العالم المعاصر، وتتخلص من تهديداتها الكثيرة لنفسها وللنظام العالمي.

والحقيقة ان مساعي التسوية الراهنة للصراع العربي الاسرائيلي هي جزء من هذه العملية، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك عملية تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج من خلال توازن استراتيجي، يكون العراق جزءا فاعلا وبناء فيه.

ولا يمكن للكويت الآن ان تبتعد كثيرا عن واشنطن وبقية محرريها في إعادة بناء منطقة أكثر استقرارا وأمنا، ولمن يشك في ذلك من الأخوة في الكويت، فربما آن الأوان للنظر في الخريطة، حيث لا يمكن لها ان تتخلص من جيرة القدر مع العراق وايران!

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com